

تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

The Corona pandemic repercussions on the Algerian economy

د. ياسين شراد*، جامعة سطيف-1، الجزائر.

charradyacine1992@gmail.com

أ.د. آيات الله مولحسان، جامعة بباتنة-1، الجزائر.

said03021933@yahoo.fr

تاريخ التسليم: (2020/10/29)، تاريخ المراجعة: (2021/01/24)، تاريخ القبول: (2021/04/16)

Abstract :

ملخص :

This study aims to know the repercussions of the Corona pandemic on the Algerian economy, because the Corona pandemic has struck global economic growth according to the point of view of thinkers and economists, in addition to that it has erased the existence of many economic institutions, and the study concluded the need to think about a plan and define a strategy for the advancement of the Algerian economy for a stage After the pandemic.

Keywords: The repercussions of the Corona pandemic, The Algerian economy, The global economic growth, Economic institutions.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، لأن جائحة كورونا عصفت بالنمو الاقتصادي العالمي حسب وجهة نظر مفكرين وخبراء الاقتصاد، إلى جانب أنها محت وجود العديد من المؤسسات الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة التفكير في خطة وتحديد إستراتيجية للنهوض بالاقتصاد الجزائري لمرحلة ما بعد الجائحة.

الكلمات المفتاحية: تداعيات جائحة كورونا، الاقتصاد الجزائري، النمو الاقتصادي العالمي، المؤسسات الاقتصادية.

* المؤلف المراسل: د. ياسين شراد، الإيميل: charradyacine1992@gmail.com

مقدمة:

يشهد العالم أزمة صحية خطيرة بسبب وباء كورونا وانتشاره السريع في جميع أنحاء العالم، هذه الجائحة التي لم يتوقعها أحد، حيث تحولت في وقت وجيز إلى أزمة اقتصادية ظهرت معالمها الأولية في الخسائر التي تكبدتها بعض القطاعات، مثل النقل والسياحة بسبب توقيف جميع الرحلات الدولية والغاء الملايين من الحجوزات، كما انتقلت هذه الأزمة إلى قطاع التجارة والخدمات، حيث تم غلق الكثير من المحلات التجارية والخدماتية والمؤسسات الاقتصادية، بسبب الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدول كالحجر الصحي والحد من التنقل وتخفيض عدد العمال، والجزائر كباقي الدول تعاني من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة، ونتيجة لاستمرار هذه الجائحة، يطفو على السطح التساؤل الرئيسي:

- ما هي تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري؟

على ضوء ما سبق، فلقد تم تصور فرضية البحث كالآتي:

- إن جائحة كورونا لها تداعيات أو آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري من خلال إلحاقها أضرارا كبيرة بالاقتصاد الوطني، فهي ستشكل ضربة قاسية على الأداء الاقتصادي خاصة إذا استمرت لفترة زمنية طويلة.

أما الهدف الأساسي لهذه الدراسة يكمن في تبين أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى الإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بجائحة كورونا.

في حين بغية الإجابة على إشكالية الدراسة والتأكد من صحة الفرضية البحثية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على تحديد مدى تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري باعتباره منهجا مناسباً لمثل هذه المواضيع.

وعليه ستسلط هذه المقالة الضوء على توقعات اقتصادية يقدمها مفكرون بارزون في هذا المجال في محاولة للإجابة على هذا التساؤل، لكن قبل الإجابة على هذا التساؤل المطروح يجب أولاً التطرق إلى مفهوم جائحة كورونا "كوفيد-19".

2. مفهوم جائحة كورونا "كوفيد-19"

هنا لابد الحديث عن التحول من الوباء إلى جائحة كورونا أولاً، ثم التطرق إلى تعريف جائحة كورونا "كوفيد-19".

1.2 التحول من الوباء إلى جائحة كورونا:

في أواخر عام 2019، ظهر فيروس كورونا الجديد في مدينة ووهان الواقعة في مقاطعة هوبي الصينية، وفي أواخر شهر جانفي وبداية شهر فيفري تزايدت حالات الإصابة المؤكدة في الصين بمعدل عدة آلاف يوميا، ومنذ ذلك الوقت تقشى الفيروس على نطاق واسع في عدة دول مثل كوريا الجنوبية وإيران، وإيطاليا... الخ، أين أعلنت منظمة الصحة العالمية يوم الأربعاء الموافق ل:

11-03-2020، أن المرض الفيروسي "كوفيد-19" الذي اجتاح العديد من الدول وقتل الآلاف من الأشخاص أصبح الآن وباء عالمياً أو ما يعرف بإسم الجائحة.

فيتساءل الكثير من المتابعين لتقشي الوباء عن سبب تسمية المنظمة بالجائحة وليس الوباء، فما الفرق بين المصطلحين؟

حيث نقلت وكالة سبوتنيك عن أخصائي الأمراض المعدية الفرنسي "قابريس بريكر"، قوله إن "جائحة" (الوباء العالمي) يتعلق وقبل كل شيء بالجغرافية أي يجب أن ينتشر المرض في قارتين على الأقل حتى يسمى جائحة"، كما حدد بريكر شرطاً آخر هام للإعلان عن حدوث الجائحة وهو "انتشار الفيروس السريع في هذه المناطق المختلفة".

في حين يعرف الوباء على أنه تقشي مرض ما في منطقة جغرافية محصورة في دولة واحدة أو عدد قليل من الدول، وفيروس كورونا تحول من مستوى التقشي المحلي في ووهان (الوباء) إلى مستوى الجائحة (الوباء العالمي) في مساحة جغرافية كبيرة شملت الصين وعددا كبيرا من الدول في مختلف قارات العالم المأهولة بالسكان.¹

وفي هذا الصدد تقول فوكسمان "دكتوراه في الطب وأخصائية علم الأمراض السريرية في جامعة بيل وباحثة الإصابات الفيروسية والكائنات الدقيقة في مختبر علم الفيروسات السريري": "إن الوباء العالمي أو الجائحة هو انتقال لا يمكن السيطرة على المرض، عندما يحدث هذا في جميع أنحاء العالم"، والمراحل التي تسبق الوباء العالمي هي:

- تحدث المتوطنة: عندما يصاب عدد مستقر نسبياً من الأشخاص بمرض في مكان معين (مثال: الملاريا في إفريقيا).

- يحدث انتشار للمرض (الفاشية): عندما تظهر العدوى في مكان غير متوقع أو عندما تكون هناك زيادة غير متوقعة في عدد المصابين بالمرض (على سبيل المثال: الإيبولا في أوقات مختلفة).

- الوباء: ويطلق على انتشار المرض أو الفاشية بالوباء عندما تتوسع المنطقة الجغرافية لتشمل مناطق أو بلداناً متعددة.

- وأخيراً يتم تسمية المرض وباء عالمياً أو جائحة: عندما يصبح النطاق عالمياً، ولعل أشهر مثال

على الجائحة هو تقشي الإنفلونزا عام 1918²، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية عن أن عدد المصابين بفيروس كورونا حتى صباح يوم الخميس الموافق 29 أكتوبر 2020 قد تجاوز 44.8 مليون حالة إصابة حول العالم، وأن عدد المتوفين قد تجاوز المليون و179 حالة، فيما تخطى

عدد حالات التعافي 32.7 مليون حالة³، في حين كشفت وزارة الصحة الجزائرية والسكان وإصلاح المستشفيات مساء هذا الخميس عن تسجيل 306 حالة إصابة جديدة مؤكدة بفيروس كورونا المستجد،

لترتفع بذلك عدد الإصابات على المستوى الوطني إلى 57332 حالة مؤكدة، في حين تم تسجيل 8 حالات وفاة جديدة، ليرتفع عدد حالات الوفاة إلى 1949 وفاة، وأفاد نفس البيان أن لجنة متابعة

ورصد وباء كورونا، كشفت في تحديثها اليومي للحصيلة المسجلة عن شفاء 184 مصاب بالفيروس، لترتفع بذلك حالات الشفاء منذ بداية الجائحة إلى 39819 حالة، في حين لا يزال 39 مصابا متواجدا على مستوى العناية المركزة عبر مختلف مستشفيات الوطن.^{iv}

2.2 تعريف جائحة كورونا "كوفيد - 19":

خلال جائحة فيروس كورونا الجديد، اعتمد العلماء مصطلح "كوفيد-19" كتسمية رسمية لوصف الفيروس، وفي ظل حالة الارتباك الناجمة عن الإجراءات الصارمة للحكومات لوقف انتشار المرض، تتزايد الأسئلة المحيرة المتعلقة بالفيروس، حيث يحاول الكثيرون معرفة كل المعلومات والتفاصيل حوله. وعلى الرغم من أن اكتشاف ما تعنيه كل المصطلحات العلمية قد يزيد من حالة القلق بشأن صحتنا ويمكن أن يسبب ضغطا غير ضروري في أوقات غير مسبوقة مثل هذه، ومن بين الأسئلة الأكثر طرحا بشأن فيروس كورونا هي ما الذي يعنيه اسم "كوفيد-19" ولماذا يتم استخدام المصطلح؟ وعليه سنتطرق أولا إلى تعريف فيروسات كورونا، ثم إلى أنواع فيروسات كورونا، وبعد ذلك إلى فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19".

1.2.2 تعريف فيروسات كورونا:

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس).^v

2.2.2 أنواع فيروسات كورونا:

توجد عدة أنواع لفيروسات كورونا، صنفّت إلى أربعة أقسام (ألفا، بيتا، جاما و دلتا) فمعظمها يصيب الحيوانات، حيث تظهر أعراضها عليها بإصابتها بالإسهال ومشاكل تنفسية، حيث يصيب الإنسان سبعة أنواع منها فقط تختلف عن تلك التي تصيب الحيوانات، حيث أربعة منها فيروسات متوطنة، "أي مستمرة العدوى بين أفراد المجتمع" وتسبب أمراضا تنفسية بسيطة تكون على شكل نزلات برد عادية وهي: (HCoV-OC43)، (HCoV-HKU1)، (HCoV-NL63)، (HCoV-229E). أما الأنواع الثلاثة الأخرى فقد ظهرت خلال العقدين الماضيين على شكل تفشيات في مناطق محددة، ويمكن أن تكون مميتة نظرا لمضاعفاتها الخطيرة، وهي:

- فيروس كورونا المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس) (SARS-CoV) والذي ظهر عام 2003، ويعتقد أن "قط الزباد" هو العائل الوسيط لهذا الفيروس.

- فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) (MERS-CoV) والذي ظهر عام 2012، ويعتقد بأن الجمل هو العائل الوسيط لهذا الفيروس.^{vi}

3.2.2 تعريف فيروس كورونا المستجد "كوفيد - 19":

بعبارات بسيطة، يمكن تقسيم مصطلح COVID19 إلى CO اختصارا لكورونا (Corona)، وVI في إشارة إلى كلمة فيروس (Virus)، وD اختصارا لكلمة مرض (Disease)، فيما يرمز الرقم 19 إلى سنة 2019، أي العام الذي ظهر فيه الفيروس لأول مرة، فهو النوع السابع من فيروسات كورونا التي تصيب البشر، حيث يصيب في المقام الأول الجهاز التنفسي العلوي (الجيوب الأنفية والأنف والحنجرة) أو الجهاز التنفسي السفلي (القصبة الهوائية والرئتين) ومرتبطة بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة، أي هو قريب جدا من فيروس سارس.

وقبل أن يتم تسميته رسميا باسم COVID-19، كان العلماء يطلقون على فيروس كورونا الجديد (nCoV-2019)، وهذه تسمية تعني الفيروس التاجي الجديد في عام 2019، أما الآن يطلق عليه (SARS-CoV-2)، لأن هو سلالة جديدة لم يتم تحديدها في البشر سابقا وهو قريب جدا من فيروس سارس، ولهذا نجد أن منظمة الصحة العالمية أطلقت إسم مرض فيروس كورونا المستجد أو (COVID-19) نسبة إلى الوباء أو المرض المعدي الناجم عن فيروس كورونا المستجد، حيث قالت: "إن وجود اسم مهم لمنع استخدام أسماء أخرى يمكن أن تكون غير دقيقة"، وقال الخبراء إن إسم المرض مفيد أثناء تفشي الوباء.^{vii}

3. أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري والآليات المقترحة للحد من سلبياتها

قبل تفسير تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري وتقديم الحلول المقترحة للتقليل من حدتها، يجب أولا أن نتطرق إلى وضعية الاقتصاد الجزائري قبل جائحة كورونا، ثم إلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة التداعيات السلبية لها.

1.3 وضعية الاقتصاد الجزائري قبل جائحة كورونا:

إن الاقتصاد الجزائري ومنذ عقود وهو يشهد أزمتا متعددة ومتنوعة سياسية واقتصادية فباعتماده منذ الاستقلال على قطاع المحروقات جعله مهددا كل ما اضطربت أحوال النفط إلا أنه شهد في العقد الأخير أو السنوات الأخيرة أزمتا اقتصادية حادة جعلته في تحد صعب في المستقبل، حيث ورثت السلطة الحالية الجديدة بقيادة رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" وضعية مزرية للاقتصاد تمثلت في تآكل احتياطي الصرف إلى 60 مليار دولار مطلع السنة بعدما وصل قبل عامين 200 مليار دولار وعجزا في ميزان المدفوعات عامة وعجزا في الميزان التجاري خاصة بلغ 10 مليار دولار حيث شهد شق الاستيراد جلبا لكل شيء وتضخما لفواتير الاستيراد بمبالغ خيالية حسب رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" حيث وصلت فاتورة الاستيراد 35 مليار دولار وشق الصادرات الذي انحصر فقط في قطاع المحروقات بنسب فاقت 93% مما يعني أن إيرادات الدولة من العملة الصعبة جلبها من المحروقات حيث بلغت فاتورة الصادرات 25 مليار دولار، إضافة إلى ارتفاع المديونية الداخلية إلى 46% من الناتج الداخلي الخام بسبب عملية التمويل غير التقليدي الأخير الذي استنفذ تماما كآلية لتمويل ميزانية الدولة التي توقع قانون المالية بعجز فيها يقارب 1.500 مليار دج، إضافة للفساد الداخلي من الصفقات

المضخمة والوهمية والتهرب الضريبي الذي فاق 4.500 مليار دج وغيرهم من الأزمات الداخلية، مما جعل الجزائر الجديدة تسعى جاهدة إيجاد حلولاً مستعجلة لمعالجة مختلف المشاكل المذكورة آنفاً، حيث راهن رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" على معالجتها بالاعتماد على الإنتاج المحلي ودعم مقارنة الاعتماد على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من أجل أن تساهم في تنويع الاقتصاد أولاً وعدم الاتكال على قطاع المحروقات ثانياً ومن أجل أيضاً تدعيم المنتج المحلي والحد من فاتورة الاستيراد التي ألهمت العجز التجاري، إلا أن هاته الأزمات وأخرى التي تحملها "عبد المجيد تبون" رئيس الجمهورية وحكومته زادها تفاقم الجفاف الذي مس البلاد بداية السنة وأضر بقطاع الفلاحة، ومما زاد الطين بلة ولم يرحم أحداً الوباء العالمي جائحة كورونا الذي قضى على الاقتصاد الأخضر واليابس، ولم يترك مجالاً ولا سعة للتحرك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

2.3 الإجراءات المتخذة لمواجهة التداعيات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

تعيش الجزائر في الآونة الأخيرة على وقع أزمة اقتصادية تعد الأشد منذ عقدين، عقب تراجع أسعار النفط والغاز وأزمة جائحة كورونا، هذه الأخيرة فرضت اتخاذ حزمة من الإجراءات تضمنت العديد من القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية، والتي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، لعل أبرزها:^{viii}

- تخفيض فاتورة الواردات بقيمة 10 مليار دولار: أي تقرر تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار، وتخفيض نفقات ميزانية التشغيل بـ 30% مع الإبقاء على رواتب الموظفين كما كانت.

- إضافة إلى تكليف شركة سوناطراك النفطية بالتخفيض بنسبة 50% من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار (ميزانية الشركة) من 14 مليار إلى 7 مليار دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف.

- بالإضافة إلى إلغاء إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية في مختلف المشاريع والتي تكلف الجزائر سنوياً 7 مليار دولار، وتجميد المشاريع الكبرى.

- وتضمنت القرارات منع استيراد المواد الزراعية وتصدير المواد الطبية.

- منح عطلة إجبارية مدفوعة الأجر لـ 50% من الموظفين في القطاع الاقتصادي والخدمات العمومية والخاصة، مع الاحتفاظ برواتبهم وتشغيل فقط العاملين في المصالح الحيوية الضرورية، كما جرى منح عطلات مدفوعة الأجر للنساء العاملات اللاتي لهن أطفال صغار، على أن تم تحديد الفئات المعنية بالإجازة في كلتا الحالتين عبر مرسوم تنفيذي صدر عن الوزير الأول (عبد العزيز جراد).

- كما رصدت الجزائر قرابة 500 مليون دولار لاقتناء المعدات الطبية ومستلزمات مجابهة جائحة كورونا، بينها 100 مليون دولار من صندوق النقد الدولي و32 مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و75 مليون دولار من الاتحاد الأوروبي، حيث قامت باستيراد كل المواد الصيدلانية والوقاية

- وأجهزة التحليل الكيميائي بالعدد الكافي، مع منح الأولوية الكاملة في توزيعها على قطاع الأطباء والمرضى وأعوان الصحة لاتصالهم المباشر اليومي بحالات الإصابة.
- كما تقرر تكليف وزارة المالية بتسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة، مع تسريع الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تماشياً مع الحالة الاستثنائية التي تعيشها البلاد.
- المركزي الجزائري يصدر قراراً مهماً لدعم المؤسسات المتضررة من كورونا: أي أعلن المركزي الجزائري أن البنوك ستؤجل أو تعيد جدولة مدفوعات قروض المؤسسات التي تأثرت مالياً بأزمة جائحة كورونا، كما قرر أن البنوك ستواصل تمويل العملاء المستفيدين من تأجيل مدفوعات القروض، بينما سيجري تخفيض الحد الأدنى الإلزامي للسيولة، لتمكين البنوك من زيادة مستويات التمويل.
- كما كلف الرئيس الجزائري عدداً من الوزارات بتعقب المضاربين واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم، بما فيها إغلاق مستودعاتهم ومتاجرهم، والتشهير بهم في وسائل الإعلام وتقديمهم للعدالة.

3.3 تداعيات جائحة كورونا على الصعيد الاقتصادي الجزائري:

إن الاقتصاد مفهوم متشعب يمكن حصره في أنه إيجاد وضعية توازنية لقدرة الموارد النادرة على الاستجابة للحاجات اللامتناهية، مما يفرز وضعية مستقرة نسبياً تترجم الحالة الصحية لاقتصاد ما، ومرتبطة بالحاجات والأولويات وفق أنماط هرمية تعبر عن مستويات الرفاه وتحدد المكونات الطبقة للمجتمع وإنتاجيته، فحدث الصدمة (جائحة كورونا) أنتجت هدماً للتوليفة السابقة وأعادت بناء الأولويات والحاجات وما ترتب عليها من ضغوط على موارد وأنماط استهلاكية كانت متناهية الطلب كالمعقمات... الخ، ورفع من قيمة مواد وسلع قاعدية إلى مستوى متقدم من البعد الاستراتيجي نتيجة لقابليتها للتخزين كالسميد والزيت... الخ، في مقابل انحصار السلع كثيفة التكنولوجيا والسلع الكمالية التي انخفض الطلب عليها إلى أدنى المستويات، مفرزاً تغيراً راديكالياً في سلوك المستهلك وتفضيلاته.

فلمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، اتخذت الجزائر سلسلة من الإجراءات للحد من انتشارها بشكل سريع، حيث خصصت مبالغ مالية معتبرة لتوفير الأجهزة الضرورية للوقاية من هذه الجائحة، مثل الأقنعة والكمادات وأجهزة التنفس، وبالموازاة مع ذلك اتخذت إجراءات مالية ونقدية واقتصادية لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية، كذلك التي أقرها البنك المركزي، لكن رغم كل هذه الإجراءات تبقى تداعيات الجائحة إن امتدت زمانياً ستشكل ضربة قاسية للاقتصاد الوطني، بسبب نقص الإيرادات الداخلية والخارجية، حيث وقعت الجزائر في دوامة الشلل الاقتصادي جراء تداعيات جائحة كورونا مما أثارت حالة من الذعر والهلع بين صفوف المواطنين وأرغمت أغلبهم على ملازمة المنازل، وهو ما أثر على المردود البشري للمؤسسات والخدمات وما ترتب على ذلك من ضرر في النشاط الاقتصادي، أين فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة خلال الأشهر القليلة الماضية، بسبب تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية تحت ضغط جائحة كورونا، وهو ما وضع الحكومة في مأزق جديد تجاه الجبهتين الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد بانفجار وشيك، لأن الاقتصاد

الجزائري يعتمد كل من نسيجه الصناعي والاستهلاكي بدرجة رئيسية على الخارج، وتعتبر الصين من بين أهم مورديه بالمواد الأولية كالحديد والألمنيوم، إضافة إلى بعض المعدات الطبية والصيدلانية، زيادة على مواد واسعة الاستهلاك، كالمواد المدرسية، والألبسة، وبعض اللوازم المنزلية، كما تعتبر المصانع الصينية المورد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية، حيث توفر قطع غيار الصناعات الكهربائية والكهرومنزلية على غرار الهواتف ولوازم الإعلام الآلي، وفي ظل شلل المصانع الصينية، فإن العطب في مسار بعض القطاعات في الجزائر سيكون كبيرا.

وفي السياق ذاته، يوفر قطاع الخدمات في الجزائر 60 في المائة من فرص العمل، و 44 في المائة من الناتج الداخلي الخام، و 2.2 في المائة من القيمة المضافة، ومن هنا يتوقع مراقبون تضرر قطاع الخدمات من تداعيات جائحة كورونا، الذي يعتبر ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشمل هذا كلا من القطاع الخدمات المصرفية والسياحية، والتأمينات، والترفيه والاتصالات وخدمات الإنترنت والمعلومات والنقل وغيرها.

وفي هذا الصدد، قال الخبير الاقتصادي "ناصر سليمان" في حديثه إلى "الترا جزائر"، إن جائحة كورونا ألحقت أضرارا كبيرة بالاقتصاد الوطني، وأضاف أن الاقتصاد الجزائري أكثر هشاشة، بسبب اعتماده الكبير على عائدات المحروقات، والتي تشهد انهيارا في الأسعار بسبب هذه الجائحة، وحسب تقدير الخبير الاقتصادي "ناصر سليمان"، فإن التأثيرات المتوقعة على ندرة المخزون الاستراتيجي، قائمة في ظل توقف العمل في القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة، مما سيسبب غلاء الأسعار.

في حين أضاف "ناصر سليمان" أن قرار مجلس الوزراء الذي خلص بتخفيض فاتورتها من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار، سيجعل الكثير من المؤسسات تعاني من نقص في المادة الأولية المستوردة، مما سيؤدي إلى تخفيض إنتاجها، وهو ما سيجبر أصحاب المؤسسات على تسريح جزء من اليد العاملة.

كما أفاد "ناصر سليمان" أيضا أن الحجر المنزلي لا يسبب مشكلة لعمال القطاع العام، لأن الدولة ستضمن أجورهم، بل على عمال القطاع الخاص، كأصحاب المقاهي والمطاعم ومتاجر القماش والخردوات وشركات النقل، مما يعني زيادة في معدلات البطالة، واتساع دائرة الفقر في المجتمع، واقترح الخبير إنشاء صندوق من طرف الدولة لتعويض هذه الفئات غير المؤمنة اجتماعيا.^{ix}

بينما توقع خبراء أن تتعدى مداخيل الخزينة الجزائرية من العملة الصعبة إلى ما دون 30 مليار دولار، في ظل تهوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، لاسيما وأنه يشكل مصدر الدخل الوحيد للبلاد، حيث قال الخبير الاقتصادي "عبد الرحمن مبتول": "إن التوقعات تذهب إلى أقل من ثلاثين مليار دولار، وهو ما يمثل نصف حاجة البلاد لتغطية الواردات والخدمات التي تتأخر سقف 60 مليار دولار، وهو ما يضطر الحكومة إلى اللجوء القسري إلى رصيد النقد الأجنبي الذي دخل هو الآخر مرحلة حرجة بعدما بلغ 60 مليار دولار، مقابل غياب مؤشرات تنويع مصادر الدخل القومي".^x

كما في ظل هذه المعطيات، يرى الخبير في المالية "كمال سي محمد"، أن الوضع المالي للجزائر سيكون جد حرج، إذ كان المتوقع قبل جائحة كورونا عجز بـ13 مليار دولار في الميزانية، واليوم مع وصول هذه الجائحة قد يتضاعف.

وأوضح أيضا سي محمد في تصريح لـ"عربي21"، قائلا: "إذا استمرت جائحة كورونا، فالجباية البترولية التي كانت متوقعة بـ2800 مليار دينار سيتم تقليصها إلى النصف، وهو ما يعني عجزا إضافيا بـ1400 مليار دينار يضاف إلى العجز الأصلي المتوقع بـ1500 مليار دينار، أي أن العجز تقريبا سيتضاعف ليصل إلى ما قيمته 2900 مليار دينار وهو ما يعادل 26 مليار دولار تقريبا".

وتحتفظ الجزائر رغم خطورة الأزمة بهامش أمان، بفضل احتياطاتها من العملة الصعبة المقدرة بنحو 55 مليار دولار وكذلك ضعف مديونيتها الخارجية التي لا تتجاوز 3 مليار دولار.

لكن الخبير "كمال سي محمد"، يؤكد بأن احتياطي الصرف الذي يتم استعماله لسداد عجز ميزان المدفوعات، قد ينفذ في غضون السنة المقبلة إذا لم تسترجع أسعار النفط مستويات مقبولة، وشرح فكرته بالقول: "كان عجز ميزان المدفوعات السنة الماضية بـ12 مليار دولار، وإذا استمرت الأوضاع كما هي اليوم، سيصبح العجز مع نهاية السنة 22 مليار دولار، أي أن احتياطي الصرف سينزل إلى أقل من 40 مليار دولار، وهو ما يعني امتلاك الجزائر لسنة واحدة من الاستيراد فقط".^{xi}

كما تتسع دائرة تأثير جائحة كورونا، مهددة اقتصاد الجزائر بالمزيد من الأزمات، إذ باتت العشرات من المؤسسات قاب قوسين أو أدنى من الشلل التام بعد نفاذ المواد الأولية المستوردة من الصين، فيما عرف الدينار الجزائري خلال الأشهر القليلة الماضية ارتفاعا أمام العملات الأجنبية في السوق السوداء، ليس بسبب ارتفاع مؤشرات الاقتصاد، بل نتيجة تراجع الطلب على الدولار والأورو من قبل المستوردين والمواطنين.

وحسب باعة العملة الصعبة، يعيش السوق حالة غير مسبوقة من الركود، بسبب انعدام الطلب وارتفاع العرض بسبب شبح "جائحة كورونا" التي تهدد العالم.^{xii}

- وفي ظل هذه الوضعية الاقتصادية الصعبة، أصبحت المؤسسة الجزائرية تعمل في ظروف صعبة وتواجه العديد من العقبات والأعباء التي تهدد توازناتها المالية، فالتزام هذه المؤسسات بقرارات السلطات العمومية لمواجهة جائحة كورونا جعلها أمام حتمية توقيف نشاطها أو تخفيضه، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلبا على أدائها وبالتالي سينعكس كل ذلك بشكل سلبي على الإنتاج الوطني، لأن أغلب النسيج الاقتصادي يتمثل في مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بل نجد مؤسسات عائلية مصغرة، ليس لديها القدرة على مقاومة أي ظرف صعب أو الصمود أمام أزمة طارئة، على خلفية أن الجائحة سوف تطيل، وفي ظل افتقاد هذه المؤسسات للقدرة التمويلية، على غرار مؤسسات الخدمات، ولأن عدد كبير من المؤسسات اليوم ليس لديها سيولة كافية لتسديد رواتب العمال، وخلاصة القول أن آثار الجائحة وخيمة على الاقتصاد الجزائري، إلا أن في الوقت الحالي يصعب تقدير حجم خسائر المؤسسات بشكل تقريبي

في ظل جائحة كورونا وإحالة خلال الأشهر القليلة الماضية تقريبا 50 بالمائة من العمال على العطل، لكن نتوقع خسائر ضخمة، ففي ظل وجود العديد من المؤسسات على أبواب الإفلاس، وأخرى تنوي توقيف نشاطها، حيث لا توجد قاعدة تسري على مختلف المؤسسات لأن كل مؤسسة وإمكاناتها. - ومن التداعيات الأخرى التي تسببت بها جائحة كورونا في بداية ظهورها، هو ذلك الضغط الكبير المسجل على المواد الاستهلاكية، غيرت مفاهيم وذهنية استهلاك وتوجه المواطن الجزائري لقابليته تجاه العديد من المواد وتوجهه نحو نظرية التخزين خوفا من استمرار الأزمة لمدة كبيرة وحدث ندرة في التموين، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار.^{xiii}

وفي هذا الصدد، شّن وزير التجارة "كمال رزيق" حملة على المضاربين من التجار، الذين وصفهم بمصاصي الدماء بعد أن رفعوا الأسعار إلى مستويات خيالية، وقال بأنهم وضعوا أنفسهم ضد المجهود الوطني المبذول للخروج من الأزمة بأقل الأضرار على المستهلك. ولتفادي ذلك، أعلنت وزارة التجارة الجزائرية، تنصيب لجنة متابعة بالتوقع واستباق الحالات التي قد تؤدي إلى اضطراب في تموين السوق مع اتخاذ كافة التدابير ووضع كل الآليات الكفيلة بضمان التموين العادي للمواطنين".

4.3 الحلول المقترحة لتفادي الآثار الوخيمة لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

تقف الجزائر على حافة أزمة اقتصادية حقيقية بفعل اتساع تأثير جائحة كورونا، التي ترافقت مع انخفاض سعر النفط، ولم تعد تتحمل البلاد تراجع المداخيل إذا استمرت الجائحة إلى نهاية السنة الجارية، وفي ظل غياب معرفة نهاية تداعيات هذه الجائحة على جميع الأصعدة، ينبغي التفكير في خطط انتعاش الاقتصاد الوطني وتنويعه فيما بعد مرحلة الجائحة من خلال تبني إستراتيجية تمكن البلاد من استدراك الخسائر ومواجهة آثار الجائحة على صعيد النمو الاقتصادي في المستقبل، وفي هذا الصدد يقترح الخبراء مجموعة من الحلول قصد الحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا، وعلى رأسهم وزير المالية الأسبق الجزائري والخبير الاقتصادي "عبد الرحمن بن خالفة"، الذي أوضح في تصريح لـ"قناة النهار" أن السلطات العليا في البلاد مطالبة باتخاذ تدابير وإجراءات صارمة لتدارك هذا الخلل في اقتصاد البلاد وميزانيتها، وتمكينها من النهوض ودفع عجلة التنمية بعد تجاوز محنة كورونا بإذن الله".

فيرى بن خالفة أن "الجزائر دخلت 2020 بعجز كبير في الميزانية بلغ 1500 مليار دينار، في وقت لجأت الدول الكبرى وغيرها إلى مذكراتها لتجاوز هذه الأزمة المفروضة على العالم بأسره وليس هناك خيار أمام أي جهة أو طرف لنقاديها، غير أن ذلك لا يعني الرضوخ للأمر الواقع وأنه لا بد من العمل على التدارك خصوصا وأن الجزائر عرفت عجزا خلفته سنة 2019 والثاني ما ستسفر عنه هذه الأزمة والحجر الصحي والاقتصادي المفروض على العالم".

ودعا أيضا وزير المالية الأسبق "عبد الرحمن بن خالفة" الجزائريين إلى جعل سياراتهم وبيوتهم مكاتب لهم، من أجل ضمان استمرار مؤسساتهم وتواصل أنشطتها الإنتاجية والخدماتية خلال فترة الحجر

المنزلي، حتى لا تتحمل الجزائر خسائر ومخلفات أكبر مما خرجت بها خلال فترة الحراك والتي جعلتها تدخل سنة 2020 بعجز كبير في الميزانية وأنه على السلطات في البلاد أن تدفع بالاقتصاد الوطني لتدارك الوضع.^{xiv}

في حين يرى الخبراء الآخرون أنه لا بد من وضع خطة استعجالية لمرافقة الاقتصاد ودعم المؤسسات لمواجهة تداعيات جائحة كورونا من خلال الإجراءات والآليات التالية:

1.4.3 الحوكمة وإزالة السوق الموازية:

من الضروري أن يكون الشركاء الاقتصاديين في قلب التطور الاقتصادي، ولا فرق بين مؤسسات عمومية أو خاصة، لأن الدول الناجحة اقتصاديا في العالم نسيجها المؤسستي يرتكز على القطاع الخاص، وتركيز جو واحد للمنافسة، ومن ثم إزالة السوق الموازية التي تعد خطرا يهدد الاقتصاد الوطني، لأنه لا يمكن الحديث عن المنافسة الشريفة أمام اتساع رقعة السوق الموازية، لذا ندعو إلى إيجاد خطة ذكية يشجع فيها بحكمة إدماج النشاط الموازي ضمن الرسمي من دون إتباع الأساليب الردعية والعقابية.

وبخصوص الحوكمة، ينبغي تبني نظرة طويلة المدى لبناء منظومة اقتصادية متنوعة وصلبة يمكنها خلق القيمة المضافة وامتصاص البطالة واقتحام أسواق خارجية، ولا ننسى ضرورة فرض الاستقرار التشريعي، لأن العديد من المستثمرين الأجانب المهتمين بالسوق الجزائرية في مختلف المجالات، يشترطون علينا ضمان أن الاستقرار للنصوص القانونية يستمر على الأقل لمدة 10 سنوات حتى يتسنى لهم الإقبال على بناء مشاريع شراكة مشتركة.^{xv}

2.4.3 إعادة النظر في النسيج الصناعي:

في ظل غياب مؤشرات تدل على نهاية الجائحة، إلا أن هذا لا يمنع من التفكير في رؤية مرحلة ما بعد الجائحة من الآن، أي رؤية تستمد معالمها من درجة الاستفادة من دروس هذه الجائحة وتركز في الأساس على الإمكانات والقدرات البشرية والمادية الوطنية لتأسيس قاعدة اقتصادية وطنية تعتمد على الاستثمار في المورد البشري والابتكار والمعرفة، وإعادة النظر في النسيج الصناعي، تكون فيه المؤسسة الاقتصادية بمختلف أحجامها في قلب العملية التنموية، لتتويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات المنتجة والمولدة لفائض القيمة، الأمر الذي ينوع مصادر التمويل والخروج من التبعية للمحروقات.^{xvi}

3.4.3 تشجيع الجامعات ومخابر البحث العلمي على الإبداع والابتكار:

لقد أظهرت الجامعات بشكل عام والمخابر العلمية التابعة لها بشكل خاص، الطاقات الكامنة بها والتي انفجرت في وجه هذه الجائحة، حيث الكثير من الجامعات تساهم اليوم في إنتاج أدوات لمواجهة هذه الجائحة سواء عن طريق إنتاج أجهزة الحماية أو أجهزة الكشف أو عن طريق ابتكار منصات وتطبيقات، لاستمرار النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتكويني، ففي ظل هذه الجائحة التي أظهرت لنا

أهمية العلاقة بين الجامعة ومحيطها السوسيو - الاقتصادي وأهمية بناء جسور بينهما، فلا تقدم اقتصادي من دون بحث علمي ومعرفي ومن دون ابتكار أو إبداع، ولهذا نتمنى أن تكون الجائحة دافعا لاحتلال الجامعة الجزائرية مكانتها الطبيعية، لأن ما يحدث من حركية مجتمعية كاستجابة للحاجات التي استحدثتها الجائحة، وفي ظل حتمية التوجه نحو الداخل نتيجة الانغلاق وفرض سياسات حمائية غير معلنة من بعض الدول التي كانت تتبجح بضرورة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، عجل بتصدر فئة كانت مغمورة سابقا للمشهد (الإبداع والابتكار في الإنتاج)، فهذه الطاقات ستكون بالتأكيد القاطرة الأمامية للاقتصاد الجزائري وبدلا منطوقا للاحتكارات التي كانت قائمة سابقا، وخزاننا للكفاءات المحتملة.^{xvii}

خاتمة:

على العموم، كشفت جائحة كورونا عن خلل واضح في هيكلة الاقتصاد الوطني القائم على الربح البترولي، وما ترتب عنها من تداعيات واختلالات في النسيج الصناعي والاقتصاد الوطني وهذا ما يثبت صحة الفرضية المصاغة، وبالتالي دعت الحاجة إلى تظافر جهود المجموعة الوطنية بأكملها وليس الحكومة لوحدها، بل لا بد من تقاسم المسؤولية كل حسب دوره بما فيها المؤسسات والمستهلكين، بترشيد النفقات والحد من التبذير، ما يسمح بمعادلة فاتورة النفقات والميزانية العامة وفقا للمداخل والإمكانات المالية المتوفرة، مشيرا إلى أن الإجراءات والقرارات المتخذة من قبل الحكومة من شأنها التخفيف من حدة الأزمة، لكنها ليست حلا نهائيا لها، الأمر الذي يؤدي إلى وجوب إعادة النظر في النموذج الاقتصادي بطريقة جذرية، وتصحيح ما يمكن تصحيحه، وهذا لا يكون إلا من خلال تبني إستراتيجية جديدة تتماشى مع الوضع الحالي الذي تعيشه البلاد قصد رفع القدرة الإنتاجية في المواد التي كثر عليها الطلب وتقنين أسعار مختلف المواد لكي تعادل معادلة العرض والطلب وضبط الأسعار، وبالتالي تفعيل وتحسين الأداء الاقتصادي مع انخفاض نسبة البطالة والتضخم.

قائمة المراجع:

وافي مهاجري (2020)، "كورونا يتحول من وباء إلى جائحة..ما معنى الجائحة؟"، ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني:

الاطلاع: 19- 10 - 2020 تاريخ <https://www.elwassat.com>

ذكرى القيسي (2020)، "ما معنى أن كورونا المستجد أصبح وباء عالميا؟"، ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني:

الاطلاع: 19- 10 - 2020 تاريخ <https://www.sehatok.com>

الاطلاع: 29- 10 - 2020 تاريخ <https://arabia.as.com>

الاطلاع: 29- 10 - 2020 تاريخ <http://www.akhersaa-dz.com>

The guide around: "health_awareness_on_coronavirus_covid-19", published on the website:

<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019>

Date

viewed:21-10-2020

vi محمد ساجي ونوفل بن مامي(2020)، "مرض فيروس كورونا المستجد أو كوفيد-19 (COVID-19

19)، ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع: 20-10-2020 <https://jilshih.com/blog/pandemie-de-covid-19>

vii تاريخ الاطلاع: 19-10-2020 <https://arabic.rt.com/health/1097104>

viii يونس بورنان (2020)، "أبرزها الفيروس.. 3 مخاطر تحاصر اقتصاد الجزائر"، ورقة بحثية منشورة

على الموقع الإلكتروني:

<https://al-ain.com/article/economy-of-algeria-corona-oil-prices>

تاريخ الاطلاع: 22-10-2020

ix عمار لشموت (2020)، "تداعيات فيروس كورونا شلل اقتصادي واجتماعي في الجزائر"، ورقة بحثية

منشورة على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع: 22-10-2020 <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>

x صابر بليدي (2020)، "كورونا تشل الاقتصاد الجزائري المتعثر أصلاً"، ورقة بحثية منشورة على

الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع: 20-10-2020 <https://alarab.co.uk>

xi محمد سالم (2020)، "محللون يقرأون لـ"عربي21" أثر كورونا على اقتصاد الجزائر"، ورقة بحثية

منشورة على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع: 19-10-2020 <https://arabi21.com>

xii حمزة كحال (2020)، "اقتصاد الجزائر الهش مهدد بالشلل بسبب كورونا"، ورقة بحثية منشورة على

الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع: 20-10-2020 <https://www.alaraby.co.uk>

xiii سارة فوير (2020)، "كورونا في القصة: تأثير الوباء المزعزع للاستقرار على الجزائر"، ورقة بحثية

منشورة على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع: 20-10-2020 <https://www.alhurra.com>

xiv هشام شريف (2020)، "كورونا تريك اقتصاد الجزائر الهش... ما هي الحلول المتاحة؟"، ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع: 22-10-2020 <https://www.annahar.com>

xv سامي عقلي (2020)، "خطة استعجالية لمراقبة ودعم المؤسسات"، ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع: 22-10-2020 <http://www.ech-chaab.com>

xvi محمد حشماوي (2020)، "لجنة يقظة اقتصادية لمواجهة تداعيات الأزمة"، ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع: 22-10-2020 <http://www.ech-chaab.com>

xvii توفيق خذري (2020)، "أزمة كورونا ولدت روح الابتكار والتصنيع بعدما كانت حكرا على الدول المتقدمة"، ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع: 21-10-2020 <http://essalamonline.com>